بلاغ صحفي

تقديم التقرير السنوي الخامس عشر حول الإشراف البنكي برسم سنة 2018

الدار البيضاء، 22 يوليوز 2019

يستعرض التقرير السنوي الخامس عشر حول الإشراف البنكي برسم سنة 2018 الإنجازات الرئيسية والتدابير المتخذة فيما يتعلق بالتقنين البنكي والمراقبة الاحترازية الجزئية وحماية زبناء مؤسسات الائتمان. كما يتطرق إلى تطور النشاط البنكي ومردودية مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وكذا المخاطر التي يتعرض لها القطاع.

في سياق اتسم بتباطؤ نمو الاقتصاد الوطني، ظل الائتمان البنكي في مستويات ضعيفة، لاسيما بالنسبة للمقاولات، حيث لم يتجاوز ارتفاعه 0,7%، في حين سُجل تراجع طفيف في نسبة التخلف عن أداء الديون إلى 7,3%.

واستطاع القطاع البنكي إجمالا الحفاظ على ربحيته بفضل نموذجه المرتكز على تنويع الأنشطة إن على المستوى القطاعي أو الجغرافي. وقد مكّن النمو المعتدل للناتج الصافي البنكي من تحسين النتيجة الصافية للبنوك، على مستوى فردي، بنسبة 2,9% وذلك بالرغم من ارتفاع تكلفة المخاطر. وعلى أساس مجمع، حققت المجموعات البنكية التسع نتيجة صافية مرتفعة بنسبة 4,4%، مسجلة عائدا على الأصول بنسبة 0.9 في المائة وعلى الأموال الذاتية بنسبة 10.8 في المائة.

وعلى مستوى الرسملة، ظلت التوازنات الأساسية للبنوك متينة، حيث سجلت، على مستوى فردي، نسبة ملاءة تبلغ 14,7% ونسبة رأسمال من الفئة الأولى بواقع 10,9%، وهي نسب تتجاوز المستويات الدنيا المسموح بها قانونا والمحددة في 12 و9% على التوالي.

في ظل هذه الظروف، بقي بنك المغرب حذرا تجاه جودة محافظ القروض والمخصصات المرصودة لها. كما قام أيضا بتعزيز مراقبتها عبر الحدود، بالتعاون مع الهيئات الإشرافية في بلدان الاستقبال، وبتقوية الإطار الإشرافي لمخاطر السوق ولأسعار الفائدة الإجمالية، مواكبة منه لعملية إصلاح نظام الصرف.

وعرفت سنة 2018 الانطلاقة التدريجية لخمسة بنوك وثلاث نوافذ تشاركية. وبلغ حجم التمويلات العقارية وتلك الخاصة باقتناء السيارات عن طريق المرابحة، مع نهاية 2018، ما يقارب 4,5 مليار درهم فيما ظلت الودائع المجمعة متدنية حيث لم تتجاوز 1,7 مليار درهم. واستمر بنك المغرب في مواكبة الفاعلين في هذا المجال لدى المجلس العلمي الأعلى من أجل اعتماد العقود المتعلقة بالمنتجات. بموازاة ذلك، تم استكمال الإطار القانوني المنظم لهذه الأنشطة الجديدة من خلال وضع المتطلبات الاحترازية المتعلقة بالأموال الذاتية ونسبة الملاءة.

وتميزت هذه السنة أيضا ببدء العمل بالمعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 الخاص بالأدوات المالية. وقام بنك المغرب بوضع أحكام انتقالية لتبني هذا المعيار.

وفي مجال محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، عمل بنك المغرب على تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي، إلى جانب مواكبة الفاعلين فيما يتعلق بالتقيد بالمتطلبات الجديدة الخاصة بواجب اليقظة ونهج مقاربة مبنية على المخاطر.

وفي إطار التوجه الرامي إلى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتطوير مالية مستدامة، انخرط البنك المركزي في الشبكة الدولية للبنوك المركزية والهيئات الإشرافية من أجل المالية الخضراء (NGFS) وساهم في أشغالها. كما واصل بنك المغرب مسلسل الحوار مع البنوك قصد تطبيق الالتزامات المتخذة في إطار خارطة الطريق الهادفة إلى مواءمة القطاع المالي مع تحديات التنمية المستدامة.

وتعزيزا لعلاقات متوازنة بين مؤسسات الائتمان وزبنائها، كثف بنك المغرب من عملياته الرقابية الخاصة باحترام المقتضيات القانونية والتنظيمية الرامية على الخصوص لحماية مستهلكي الخدمات المالية ومعالجة شكاياتهم.

للتواصل:
نعيم صقلي
هاتف: 06.66.20.82.46
بريد إلكتروني: n.sqalli@bkam.ma

تابعونا على Twitter @bankalmaghrib